



نضال الشعب

الاثنين 2024/11/25

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

العدد رقم (114)

نتنياهو وشركاه ملاحقون كمجرمي حرب

افتتاحية
العدد

ولايتها، هذا الادعاء الباطل يدحضه قرار الدائرة التمهيدية الأولى بالمحكمة الجنائية الدولية في 28 يناير 2020 بجدولة اختصاص المحكمة، وكذلك قرار المدعي العام في 3 آذار 2021 بفتح تحقيق رسمي استناداً لقرار الدائرة التمهيدية الأولى بأن اختصاص المحكمة يشمل غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، فإن إدارة ترامب المقبلة ستكون في موقف حرج للغاية إذا ما وصلت تنكرها لقرار المحكمة في الوقت الذي تضع فيه على رأس جدول أولوياتها السلام الإقليمي بالمنطقة والتطبيع مع المملكة العربية السعودية، فمسيرة التطبيع مع مجرمي الحرب بإسرائيل نظراً للتبعات القانونية والسياسية المترتبة عليها لن تشكل حافزاً لأي كان للانخراط في عملية سياسية مهما كان ثمنها.

سيوفر القرار أمام أصدقاء ومناصري الحق الفلسطيني في العديد من دول العالم على ملاحقة شخصيات رسمية وغير رسمية قدمت الدعم لإسرائيل في حربها أمام القضاء المحلي، بما في ذلك الجامعات والمؤسسات المختلفة التي تقيم علاقات تعاون مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، خشية التعرض لأحكام قضائية في بلدانها تدمر سمعتها أو قد يجبرها القضاء على دفع تعويضات لضحايا العدوان التي كانت شريكاً به.

ان هذا القرار سيزيد من عزلة إسرائيل الدولية على ما هي عليه، وخصوصاً في حال لجوء حكومة نتنياهو المتطرفة لاتخاذ إجراءات عقابية ضد السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك ضم أراضٍ في الضفة الغربية استجابة لأصوات المتطرفين والفاشيين الجدد للمطالبة بتدفع الثمن للقيادة الفلسطينية والسلطة.

لكن الأهم وأخيراً ان القرار شكل نهاية الحياة السياسية لنتنياهو ولليمين المتطرف والفاشيين الجدد، لأن إصراره على البقاء في السلطة ليس فقط تحدياً للمجتمع الدولي وزيادة في عزلة إسرائيل الدولية، بل سيوفر سلاحاً بيد المعارضة السياسية والمجتمعية يختلف تلاوينها داخل إسرائيل لتهب لمواجهته وإسقاطه وتحالفه تحت شعار إنقاذ إسرائيل من العزلة والعقوبات التي ستكون بدون شكل الضربة الثانية التي ستلقاها إسرائيل.

الاستنتاج الرئيس من قرار المحكمة ان السياسة العقلانية والواقعية والحكيمة للقيادة الفلسطينية قد انقرضت عن هذا الانتصار التاريخي، وهذا القرار كان ثمرة جهد فلسطيني خالص منذ عام 2015 بدأ تقديم الطلب للمحكمة الجنائية الدولية بعد المصادقة على ميثاق روما، وأن التشكيك بجدوى المسار السياسي، والدبلوماسي، والقانوني، الذي يراكم الإنجازات بالنقاط، أسقط الادعاء لدى البعض بأن خياره ستحقق النصر للشعب الفلسطيني بضرورة.

هذا القرار التاريخي اذا ما استطعنا البناء عليه سيشكل بداية لاستنهاض جديد لقوانا ولحلفائنا وأصدقائنا في كل مكان، ليس فقط لفرض العزلة على إسرائيل وملاحقتها أمام المحاكم الدولية، وإنما لفرض حق شعبنا بتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية على الاجتدة الدولية.

رد الفعل الهستيري من قبل نتنياهو وشركاه في حكومة القتل والإبادة الجماعية لم يكن مستغرباً ولا خارجاً عن مألوف ردود الأفعال المتوقعة، على قرار المحكمة الجنائية الدولية «بوجود أسباب منطقية للاعتقاد بأن نتنياهو وغالانت قد اشرفا على جرائم ضد المدنيين في الفترة ما بين 8 أكتوبر و20 أيار/ مايو 2024» وهو الموعد الذي قدم فيه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان طلب مذكرة الاعتقال ضدهما، وربما ما هو اخطر من ذلك ما جرى بعد هذا التاريخ من مجازر مازالت متواصلة الى اليوم، باستخدام سلاح الجوع والحرمان كوسيلة من وسائل القتل والإبادة الجماعية في شمال قطاع غزة، وهي لم تناف بعد الى سلسلة الجرائم السابقة التي جرى اصدار المذكرة حينها، لكنها ستكون قضية جديدة من جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي سيحاكم عليها نتنياهو وغالانت وكل من تسبب بهذه الكارثة الإنسانية للشعب الفلسطيني بقطاع غزة والضفة والقدس.

إنه قرار تاريخي وغير مسبوق، يضع إسرائيل ولأول مرة في دائرة اتهام دولية مما يعني ان الحصانة التي كانت تتمتع بها إسرائيل عبر ترويج نفسها تاريخياً انها شريك للغرب بقيم الحرية، الديمقراطية وحقوق الإنسان، سقطت معها أيضاً الأذكار على الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لوحدها تشكل السياج الحامي لإسرائيل من الملاحقة والمسائلة والمحاسبة الدولية.

هذه السابقة يمكن البناء عليها أمام المحكمة بملاحقة مرتكبي جرائم الحرب من المدنيين والعسكريين لأن القرار منطوقه ومضمونه شمل رئيس الوزراء بصفته المدنية ووزير الحرب بصفته العسكرية، وبالتالي فإن جرائم الحرب والعدوان والإبادة الجماعية لا تسقط بالتقادم، ويمكن مواصلة العمل لإصدار قرارات أخرى لجلب المجرمين أمام المحاكم الدولية. القرار ليس سياسياً بل قانونياً بامتياز، وإذا ما دققنا أكثر بأبعاده من جهة القانون الدولي، فإننا نجد:

انه إقرار من أعلى هيئة قضائية دولية بنزع شرعية العدوان على شعبنا بادعاء حق الدفاع عن النفس التي حاولت إسرائيل وواشنطن وبعض الدول الغربية تبنيها لتبرير دعمها وإسنادها للعدوان الإسرائيلي المتواصل على شعبنا منذ أربعة عشر شهراً.

القرار فتح المجال أمام القضاء الوطني في كافة البلدان وخصوصاً الموقعة على ميثاق روما لملاحقة نتنياهو وغالانت وآخرين من المسؤولين والمدنيين والعسكريين في حكومة نتنياهو وهو ما يضع عبئاً كبيراً وإرباكاً أمام السياسة الخارجية والدبلوماسية الإسرائيلية مع كافة البلدان، وهو ما ينبغي علينا متابعته عبر شبكة المنظمات الأهلية والحقوقية الداعم للحق الفلسطيني في هذه البلدان.

بخلاف الإدارة الديمقراطية المنتهية ولايتها والتي عارضت بشدة قرار المحكمة بادعاء عدم

أن الأوان لوحدة وصلابة النظام السياسي الفلسطيني

بقلم: محمد علوش

إن هذا الاستخدام المريب لقضية كانت وما زالت مطروحة على أجندة الوطنيين والديمقراطيين الفلسطينيين ليس منذ قيام السلطة بل وقبلها ومنذ منتصف السبعينات حيث كان يخاض الصراع داخل منظمة التحرير على قاعدة برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي، وإن هذا المسلك المعبر عنه بأشكال وصيغ مختلفة تسعى لفرض وقائع جديدة وأجسام بديلة أو موازية، تنسف من خلال الوسائل المستخدمة والأهداف السياسية المبيتة والتي أصبحت مكشوفة، فكرة الإصلاح المبنية على حاجة وضرورة وطنية تستجيب لحاجات ومتطلبات المجتمع الفلسطيني، وتستهدف تعزيز صموده وقدراته على مواجهة المخططات الإسرائيلية الاستعمارية التوسعية.

لكن ينبغي القول أيضاً وبنفس الحرص والمسؤولية إن عدم القيام بإجراءات وخطوات جديّة لإصلاح الوضع الداخلي من قبل القيادة السياسية، وتجاهل دور المؤسسات الشرعية للمنظمة وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية، وعدم الاحتكام للأسس والمرجعيات في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة والسلطة الوطنية من جهة أخرى باعتبارها ناقلة لشعبنا من الاحتلال الى الحرية والاستقلال في ظل الدولة الفلسطينية المستقلة، وإن كل هذا فاقم الأوضاع الداخلية ووفر الفرصة لهذا الطرف أو ذاك أن يوظفها خدمة لأغراضه السياسية، مما يتطلب استكمال الجهود من أجل إعادة الاعتبار لدور ومكانة المنظمة والمضي بترجمة المواقف التي تم تحديدها سابقاً فيما يتعلق بإنهاء العلاقات التعاقدية مع الاحتلال وتجسيد دولة فلسطين من خلال الإعلان الدستوري وتشكيل المجلس التأسيسي للنهوض بالمهام الوطنية في ظل خطورة المرحلة والتحديات التي تواجه شعبنا وفضيئتنا ومشروعنا الوطني. إن قضية الإصلاح في صلب نضال كل القوى الوطنية والديمقراطية، وكان هناك تشخيص عميق لأسباب وأبعاد ظاهرة تفشي الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة وجرى التنبيه مراراً من مخاطره ليس الإدارية والمالية فحسب، وإنما السياسية لجهة نحو شرائح طفيلية ترتبط بشبكة من العلاقات والمصالح مع الاحتلال، وتجد بأن مصالحها ليس بالتصادم معه، وإنما بالتساوق مع الحلول والمشاريع التي يطرحها، ولقد كان هذا التحليل الأساس الذي استند عليه الوطنيين والديمقراطيين الفلسطينيين، لإصلاح الوضع الداخلي انطلاقاً من المسؤولية الوطنية العامة والمشاركة، وإدراكاً منهم بأن أحد شروط الانتصار في معركتنا لاستكمال إنجاز مهام التحرر الوطني هي في تعزيز وبناء جبهتنا الداخلية على أسس ديمقراطية حقيقية تكفل الفصل التكاملي، وتداول وانتقال السلطة بشكل سلمي وديمقراطي وتقوم على المكاشفة والمحاسبة وسيادة القانون واحترام الحريات الأساسية والعامة. إن نجاح الحركة الوطنية في طرح هذه الأجندة الوطنية للإصلاح وللمعالجة الشأن الوطني العام الداخلي ومتابعة تنفيذه عبر آليات عمل فعالة وملموسة، قد يشكل مع الإنجازات والمكاسب التي تحققت بسلسلة الاعترافات بدولة فلسطين، وفي قرار محكمة العدل الدولية، وقرار الجنائية الدولية بملاحقة كلا من نتنياهو وغالنت كمجرمي حرب، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية عامل استنهاض وطني كبير وتقربنا من تحقيق أهدافنا بالحرية والاستقلال، فهل نعد العدة لبرنامج شامل لاستنهاض مؤسساتنا الوطنية تحت راية م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

ما زلنا نعيش في الساحة الفلسطينية، في ظل انقسام سياسي مدمر، ولم تفلح الجهود ولم ترتقى الحوارات لمستوى الجدية والمسؤولية لإنهائه، ولم تشفع الوقائع على الأرض والإبادة الجماعية والحرب الإسرائيلية الأمريكية الشاملة على شعبنا وقضيتنا الوطنية من أجل مبادرة القوى السياسية الفلسطينية وخاصة حركة حماس لتذليل العقبات وانهاء الانقسام المدمر، فالأزمة قائمة وعميقة تراوح مكانها، وإلى جانب الاستخفاف بمضاعفاتها وعدم أبداء الرغبة والاستعداد للبدء بمعالجات جديّة وعميقة لأسبابها الذاتية والموضوعية، رغم أن هذه الأزمة تشكل خطراً يهدد الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي والوطني بالتفكك والانحلال، علاوة على ضياع المنجزات وتفتت وانحيار النظام السياسي الفلسطيني باعتباره الحامل والحاضنة لكل المكتسبات والإنجازات الوطنية التي حققها شعبنا بتضحيات كبيرة على مر العقود الماضية. إن تفجر الأزمة بالتوقيت وبالشكل وبالصورة التي برزت بها في هذه المرحلة الصعبة والمصيرية، لا يمكن فصله عن المشهد السياسي العام التي تمر به القضية الفلسطينية والضغط على القيادة الفلسطينية من أجل التجاوب بوتائر أسرع وبدون شروط مع المطالب الأمريكية الإسرائيلية لإدخال تغيرات بنوية تظال طابع ومضمون ووظيفة السلطة الوطنية، ويؤهلها للتساوق مع المشاريع الإسرائيلية الأمريكية، وغيرها من المشاريع والخطط الخطيرة المهددة لمجمل وضعنا وتستهدف خلق كيانات فلسطينية منعزلة.

أن التردد والتلكؤ في تحديد وإعلان موقف حازم اتجاه مثل هذه المشاريع سيفتح الأبواب أمام اجتهادات داخلية متعددة ارتباطاً بالمصالح القنوية والارتباطات الإقليمية والدولية، كما يسمح بتدخلات دولية وإقليمية لاعتبار الخطط التي تعرض كجزء من خطة خارطة طريق جديدة وكفرصة ذهبية على الفلسطينيين اغتنامها من أجل استعادة عملية السلام، وهذه الخطط تعيد فرض الوصاية وتصادر القرار الوطني المستقل ويتوجب مواجهتها ورفضها. إن من شأن هذا الموقف المتردد والذي راهن على حسابات وأوهام مختلفة أنه لم يشجع التدخلات الخارجية فحسب وإنما فتح الأبواب أمام نشوب صراعات داخلية انطلاقاً من وهم الحصول على قطاع غزة بعد انسحاب قوات الاحتلال منه طبقاً لخطة الامارات الأمريكية أو غيرها من الخطط المتساقطة معها أو المنسوخة عنها، وأن المهمة المطلوبة الآن هي تلبية الشروط لتحقيق ذلك، وفي مقدمتها الإملاءات الأمنية والتي تسعى لتغيير دور ووظيفة السلطة من حيث الجوهر والمضمون.

وهنا أزمة تعصف بالحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، تؤثر بهذا القدر أو ذاك على الوضع الوطني العام، وهذه الأزمة ينبغي معالجتها بالطرق والوسائل الديمقراطية ومن خلال القنوات الشرعية، حتى تتساق مطالب الإصلاح مع الوسائل المتبعة وتكتسب مصداقيتها وجديتها ولا تتحول إلى شكل من التمرد والتكتلات التي تضر بمكانة النظام السياسي ووحدته ومشروعيته، وهذا الأمر يسحب نفسه على كافة مفاصل المؤسسة السياسية الفلسطينية (م.ت.ف) باعتبارها مؤسسة لكل الشعب الفلسطيني بمختلف قواه واتجاهاته السياسية ولأنها أسهمت أيضاً بهذا القدر أو ذاك بتحقيق المكاسب والإنجازات المتراكمة، وبالتالي فإنه ليس مسموحاً لأحد خرق السفينة في الجانب الذي يدعي ملكيته لوحده لأنه يلحق الضرر بالجميع.

ازدواجية المعايير الأمريكية... وعدالة الجنائية

بقلم: د. فريد إسماعيل

الإسرائيلية وليس اقتناعاً بحقوق الدول وشعوبها بالعيش بأمان وكرامة. أما في فلسطين، فالإدارة الديمقراطية الأمريكية التي تعيش اسابيعها الأخيرة، تخلع عباءة السلام التي تلبسها في لبنان لترتدي البزة العسكرية في غزة لتصبح شريكا كاملا للاحتلال في جرائمه ضد شعبنا، كما وتوفر له الحماية باستخدامها لحق النقض الفيتو ضد مشروع قرار بوقف إطلاق النار في غزة. هذا السقوط الأمريكي يؤكد أن مجلس الأمن الدولي لم ولن يكون قادرا على القيام بواجباته في حفظ الأمن والاستقرار على أساس فرض العدالة وضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها طالما أن هناك دولا يعينها تهيمن على القرار الدولي من خلال امتياز حق النقض، هذا الواقع الذي لن يتغير قبل اكتمال تشكل عالم جديد متعدد الأقطاب يستطيع فرض إعادة هيكلة شاملة للنظم الحاكمة في العالم والمتحكمة بمصائر الأمم والشعوب.

من الواضح أن هذا الموقف الأمريكي يهدف إلى إعطاء المزيد من الوقت لنتنياهو وحكومته لفرض وقائع على الأرض تساهم في تكريس عملية الضم وتصفية القضية الفلسطينية، كما يراهن نتنياهو على استكمال ترامب، حين تسلمه للسلطة، لسياساته السابقة ودعمه لضم إسرائيل لمناطق المستوطنات في الضفة الغربية، إن لم يكن لمجمل الضفة وغزة كما يحلم سموتريتش وبن غفير وغيرهما من عتاة مجرمي الحرب الصهيونية.

أما نحن، فما نحن فاعلون!

في خضم هذه الهجمة الصهيونية الأمريكية، لا بد من الاستثمار في الفرص المتاحة من خلال صياغة رؤية فلسطينية واضحة تحاكي من ناحية تشكيل التحالف العالمي لتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية والذي يتزايد عدد الدول الداعمة له والمنخرطة في إطاره، ومن ناحية أخرى تعزيز وتوسيع إطار الحرب القانونية التي نخوضها في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية ضد دولة الاحتلال واركائها منذ العام ٢٠١٥، والتي أثمرت إنجازا كبيرا باتخاذ الجنائية الدولية قرارا باعتقال نتنياهو وغالانت بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وهذا يعني أنهم لن يتمكنوا من لحظة صدور القرار من السفر إلى ١٢٤ دولة تحت طائلة الاعتقال. وقد أعلنت العديد من الدول ومن ضمنها البعض الداعم لدولة الاحتلال كبريطانيا وكندا والاتزام بقرار المحكمة الجنائية.

وما يؤكد أهمية هذا الانتصار وتأثيره على دولة الاحتلال، ذلك الجنون في تصريحاتهم حيث دعا سموتريتش إلى اتخاذ إجراءات ضد السلطة الوطنية الفلسطينية ودفعها إلى حد الانهيار ردا على قرار الجنائية الدولية مشيرا إلى أن السلطة كرسست جهودها لمقاضاة إسرائيل في المحاكم الدولية. إنه انتصار يسجله شعب فلسطين والقيادة الفلسطينية في معركة قانونية طويلة ومريرة، يضاف إلى انتصاره في معركته الدبلوماسية بإشغال دولة فلسطين لموقعها ومقعدتها الطبيعي بين دول العالم في الأمم المتحدة. انتصارات في أشكال نضالية متعددة تصاف إلى مقاومته الشعبية المستمرة في مواجهة قطعان المستوطنين، وصموده وتشبته بالأرض في وجه حرب الإبادة والاستيطان. بالمحصلة، الاحتلال ليس قدرا، والولايات المتحدة لن تستطيع إطفاء شعاع النور، المهم أن يعيد البعض تصحيح البوصلة باتجاه المشروع الوطني الفلسطيني، الطريق الوحيد للاستثمار في الانجازات وتحقيق الأهداف الوطنية ودحر الاحتلال.

في الوقت الذي كان فيه المبعوث الأمريكي عاموس هوكشتاين يجول في العاصمة اللبنانية بيروت متنقلا بين مسؤول وآخر في محاولة لسد الفجوات والثغرات في الموقف من الورقة الأمريكية المطروحة لإنهاء الحرب على لبنان ووقف إطلاق النار، وقبل انتقاله إلى إسرائيل لاستكمال التفاوض غير المباشر حول هذه الورقة، كانت دولته التي اوفدته لإنهاء الحرب على لبنان، تفشل مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، رغم حصول المشروع على تأييد كافة الدول الأعضاء في المجلس.

هذه الازدواجية تكشف قبح وبشاعة النهج السياسي للإدارات الأمريكية مهما اختلفت وجوهها. فمن جهة، عمل دؤوب على وقف إطلاق النار في لبنان، وإصرار على استمرار الحرب على غزة. وسيط وحمامة سلام بين لبنان وإسرائيل، وشريك في حرب الإبادة على شعبنا الفلسطيني في غزة والضفة. والمعضلة هنا ليست في مدى نجاح أو فشل هوكشتاين في إبرام صفقة حول لبنان ومدى توافقها أو اختلافها مع مخططات دولة الاحتلال، وإنما في هذا التناقض في المواقف الأمريكية بين لبنان وغزة، مع أن العدو واحد والمعتدي واحد والقاتل واحد.

هذا التناقض لا يأتي على خلفية حرص الولايات المتحدة على لبنان وشعبه، فمصلحة إسرائيل هي الأساس في أي موقف أو تحرك أمريكي. لذلك فإن محاولة التعمق أكثر في طبيعة ما يبدو تناقضا أو محاولة فهم جوهر التحرك الأمريكي، تضعنا أمام اختلاف جوهر أهداف نتنياهو ودولة الاحتلال من الحرب على فلسطين ومن الحرب على لبنان.

من هنا نجد أن المقاربة الإسرائيلية للحرب على لبنان تختلف عن مقاربتهم واهدافهم في غزة والضفة. فالهدف الإسرائيلي في جنوب لبنان يختزل بإضعاف حزب الله باعتباره الذراع الأبرز لإيران، وابعاده عن جنوب الليطاني باتجاه الشمال، وانتشار الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل بشكل كامل في المنطقة ما بين الحدود وجنوب النهر وضمان عدم عودته، ومن ثم ضمان أمن الإسرائيليين الذين سيعودون إلى أماكن اقامتهم في الشمال. لذلك فإن الجهد الأمريكي اليوم قائم على ضمان تحقيق هذه الأهداف من خلال تنفيذ القرار ١٧٠١ مرفقا بالورقة الأمريكية التي يعمل هوكشتاين على توافق الأطراف عليها، لا سيما وأن إسرائيل ورغم صعوبة المواجهات وصلابة التصدي، تمكنت من توجيه ضربات قاسية للحزب، وتدميرها وبشكل شبه كامل لأكثر من أربعين بلدة وقرية لبنانية على طول الخط الحدودي، كما ان عملية النزوح الضخمة والتي طالت أكثر من ربع الشعب اللبناني في ظل واقع اقتصادي منهار، تشكل عاملا ضاعطا على أبواب فصل الشتاء.

أما الولايات المتحدة واستنادا إلى وضوح حدود الأهداف الإسرائيلية في الحرب على لبنان، تجد أن ما حدث على الأرض من متغيرات يسمح بالانخراط في مفاوضات غير مباشرة لإنهاء القتال واستكمال تحقيق الأهداف بالتفاوض على تنفيذ القرار ١٧٠١ مع آليات ضامنة لتنفيذه من خلال الورقة الأمريكية. من هنا يأتي هذا الجهد الأمريكي والدولي لمنع إسرائيل من تدمير البنى التحتية للبنان كما حدث في قطاع غزة، وبالتالي إبقاء هذه الحرب ضمن دائرة تحول دون تحولها إلى حرب مفتوحة من الصعب التنبؤ بارتداداتها على الصعيد الاقليمي أو حتى على الصعيد اللبناني نظرا لتركيبة المجتمع الطائفية والمعقدة، لذلك تأتي التحركات الأمريكية في سياق تحقيق المصلحة

خبراء: إسرائيل ستواجه عواقب رئيسة لإتمام المخطط بشكل علني

المساعدات الإنسانية عبر شركات خاصة بوابة نتنياهو لفرض الحكم العسكري على القطاع

الرئاسة ترفض المخطط وتؤكد ان الحل من خلال دولة فلسطين والإغاثة عبر "الأونروا"

المجاعة أصبح أكثر حدة من أي وقت مضى.

وفي شمال غزة، سمحت نقاط الدخول الجديدة بوصول كميات صغيرة من المساعدات الحيوية إلى الأفراد الذين كانوا الأكثر عرضة لخطر المجاعة، لكنها غير كافية وأغلبها لا يستطيع الوصول إلى المناطق الوسطى والجنوبية.

وحذرت الأمم المتحدة من مجاعة تلوح في الأفق في غزة، حيث نزح الغالبية العظمى من سكان القطاع البالغ عددهم 2.4 مليون نسمة.

وتؤكد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن إيصال المساعدات عن طريق البحر أو الجو لا يعوض عن فتح المعابر البرية والسماح بدخول المزيد من شاحنات المساعدات إلى غزة.

مؤخراً تعهدت إسرائيل بزيادة المساعدات وتحت ضغط أميركي، سمح بعبور مساعدات إضافية عبر ميناء أشدود وفتح معبر إيريز، فيما قام الجيش الأميركي ببناء رصيف مؤقت لجلب المساعدات عن طريق البحر، لكن إسرائيل أغلقت ذلك المعبر، وكذلك معبر رفح، الذي كانت تصل إليه أغلبية المساعدات.

وتوقف دخول شاحنات المساعدات عبر المعابر الجنوبية لغزة، إذ سيطر الاحتلال على معبر رفح الحدودي مع مصر. أما معبري إيريز، وإيريز الغربي، فقد وصلت منذ أوائل مايو كمية من المساعدات تلبية جزء صغير من الاحتياجات الإجمالية.

ويرى مواطنون وخبراء محليون وأجانب أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تعمل على غير صعيد لمفاقمة الكارثة الإنسانية التي خلقتها في غزة وبضمنها منع الغذاء وحديثاً سرقة ما يصل عبر عصابات مرتبطة بالاحتلال وأخرها السطو المسلح على 100 شاحنة تحت نظر جيش الاحتلال من أصل 109 شاحنة مساعدات دخلت.

وكشفت تقارير تورط زعماء هذه العصابات كعملاء للاحتلال، وأن جيش الاحتلال متهم بحماية هذه العصابات وتزويدها بالأسلحة لإحداث الفوضى. وسط ندرة في الموارد الأساسية وتفاقم معاناة الأهالي جراء الحصار المستمر منذ 415 يوماً

وأكدت مصادر محلية أن حملة أمنية واسعة جرت للتصدي لعصابات سرقة المساعدات الإنسانية، قضت على 20 فرداً من العصابات المسلحة التي تستهدف شاحنات الغذاء. ويعزو النازحون ارتفاع الأسعار واختفاء السلع الأساسية إلى سياسة التجويع التي ينتهجها الاحتلال، ويعززها شجع التجار وزيادة عدد اللصوص وقطاع الطرق وتغولهم في ظل غياب القانون وعدم وجود رادع حقيقي

تقرير: نائل موسى

يعاني أبناء قطاع غزة هذه الأيام أزمة غذاء وصلت حد المجاعة في ظل شح المساعدات الإنسانية وانعدام الدخل وغياب المعيل، رافقه ارتفاع جنوني لأسعار السلع التموينية على نحو لم يشهد العالم له مثيلاً.

ويقول مواطنون ان ربطة الخبز، باتت تباع بعشرين ضعف ثمنها، إذ وصل الى 60 شيكلا لدى تجار الحروب، فيما الفاكهة والخضار تباع بالواحدة وبثمن خيالي، في ظل كارثة إنسانية غير مسبوقة خلقتها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بزعماء بنيامين نتنياهو عبر حصار مشدد وإغلاق للمعابر فيما تسعى اليوم لاستغلالها لفرض منطقة عازلة في الشمال وإدارة عسكرية على عموم القطاع تحت زعم ادخال وتوزيع مساعدات يتواتر الحديث عن تفاصيلها مذكرة بمؤامرة ميناء أمريكا العائم.

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع غزة ارتفاعاً حاداً نسبته 19.84% خلال تشرين الأول/أكتوبر الماضي مقارنة مع شهر أيلول.

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع مؤشر غلاء المعيشة في القطاع إلى ارتفاع أسعار معظم السلع نتيجة ندرتها جراء عدوان الاحتلال المستمر منذ أكثر من عام، وما يرافقه من حصار ومنع دخول المساعدات الإنسانية.

وخلال تشرين الأول/أكتوبر، بلغ متوسط سعر اسطوانة الغاز 680 شيكلا، والبصل 96 شيكلا/كغم، والثوم 223 شيكلا/كغم، وزيت الزيتون 71 شيكلا/كغم، وزيت عباد الشمس 106 شواقل/3 لتر، والسكر 38 شيكلا/كغم، والدجاج 86 شيكلا/كغم، والبطاطا 66، والبيض 189 شيكلا/2 كغم، والقهوة 108 شواقل/كغم، وسمك البوري 200 شيقل/كغم، والديزل 57 شيكلا/لتر، والبندورة 99 شيكلا/كغم، والكوسا 25، والبادنجان 27، وملوخية خضراء 53 شيكلا، والفليفلة الملونة 65، وحبوب الأطفال (سيرلاك) 33 شيكلا/علبة 400 غم.

وعلى مدى 12 شهراً، سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع غزة ارتفاعاً بنسبة 359% في تشرين الأول/أكتوبر الماضي

ومنذ مايو-أيار الماضي تقلص حجم المساعدات التي دخلت القطاع بشكل كبير وقال مسؤولو الإغاثة الإنسانية إن عملياتهم معرضة لخطر التوقف، وإن خطر

وتابع: "سيتم تقاسم المساعدات بين الشركات الخاصة، تحت حراسة الجيش الإسرائيلي وسندفج جميعا الثمن". مشدداً على أن الحكم العسكري في غزة ليس من أهداف الحرب، بل هو عمل سياسي خطير وغير مسؤول.

ويواجه نتنياهو وغالانت، الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحقهما تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

ورأت المحكمة أن كلاهما حرموا عمداً وعن سبق إصرار السكان المدنيين في غزة من أشياء لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والأدوية والإمدادات الطبية، فضلاً عن الوقود والكهرباء، ويستند هذا الاستنتاج إلى دورهما في إعاقة المساعدات الإنسانية في انتهاك للقانون الإنساني الدولي.

وأكدت أن سلوكهما عطل قدرة المنظمات الإنسانية على توفير الغذاء وغيره من السلع الأساسية للسكان المحتاجين في غزة. كما كان للقيود على جانب قطع الكهرباء وتقليص إمدادات الوقود، تأثير شديد على توفر المياه في غزة وقدرة المستشفيات على تقديم الرعاية الطبية.

وفي المقابل، يرى خبراء، أن «إسرائيل تواجه عوائق رئيسية لإتمام هذا المخطط، ما يدفعها لتفنيده بشكل غير معلن، بما يفرض وقائع على الأرض تحول دون وقفه». وإن «أول المعوقات هو الرفض الدولي والإقليمي، خاصة أن هناك رفضاً صريحاً من المجتمع الدولي لإعادة احتلال غزة، ومطالبات بسحب جيشها من القطاع».

و«العامل الثاني هو عدم رغبة إسرائيل بتحمل الأعباء المدنية والإنسانية المتعلقة بسكان القطاع، حيث ترغب في حكم أمني وعسكري بعيداً عن أي تكاليف، وهو الأمر الذي لا يمكن تطبيقه، خاصة مع رفض حكومة نتنياهو أي دور للسلطة الفلسطينية في غزة».

رسمياً، قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، إن الحديث عن إنشاء منطقة عازلة في شمال قطاع غزة وجباليا لتوزيع المساعدات عبر شركة خاصة أمريكية وبتمويل أجنبي، هي خطط مرفوضة وغير مقبولة بتاتاً، وهي تخالف قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، الذي يعتبر قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من أرض دولة فلسطين المحتلة.

وأضاف، أن أية خطط تتعلق بمستقبل قطاع غزة، أو توزيع المساعدات فيه، تتم فقط من خلال دولة فلسطين، وعبر «الأونروا» والمنظمات الدولية الأخرى ذات الاختصاص.

وأشار أبو ردينة، إلى أن الرئيس محمود عباس أكد مراراً، وجوب تطبيق القرار الأممي رقم 2735، الذي يدعو إلى وقف العدوان وادخال المساعدات بشكل عاجل إلى كامل القطاع، وتولي دولة فلسطين مسؤولياتها كاملة، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين، إن تسييس إدخال وتوزيع المساعدات يترافق مع خطة استعمارية تقوم على تقطيع أوصال القطاع وخلق مناطق عازلة تسهل السيطرة عليه.

وأضافت، أن جوهر جريمة التسييس للمساعدات يتلخص في رفض اليمين المتطرف في دولة الاحتلال للدور المركزي والسيادي لدولة فلسطين في قطاع غزة ومحاربتها انسجاماً مع مواقفه المعادية للحلول السياسية للصراع ولعملية السلام برمتها.

وأكدت، أن الشرعية الفلسطينية هي بوابة الحل الوحيدة للأزمة في قطاع غزة باعتباره جزءاً أصيلاً من أرض دولة فلسطين، الأمر الذي يفرض استحقاقات كبرى على الدول التي تدعي الحرص على حل الدولتين خاصة في هذه الظروف الاستثنائية بالذات.

وحذّر مصدر فلسطيني، من التعامل أو مساعدة التجار المتورطين والعصابات داخل قطاع غزة وخارجه، مؤكداً أن الإجراءات ستتخذ ضد كل من يثبت علاقته مع تجار وعصابات لقمة العيش،

وأوضح: أن السلطة الوطنية تجهز أسماء كل من يتاجر بدماء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المنكوب، ويستغل احتياجاته الإنسانية للثراء على حساب رغبة الخبز وقطرة الماء وخيمة الإيواء، وأن الأسماء ستكون في قائمة سوداء، وستتم ملاحقتهم، ومحاسبتهم، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم.

عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن استنكاره الشديد لمواصلة الاحتلال عرقلة وصول المساعدات إلى القطاع الذي يعاني من مجاعة حقيقية منذ أكثر من عام.

ورأى إن الاحتلال يمارس سياسة ممنهجة لقتل الفلسطيني بالحصار وتقليص عدد الشاحنات التي تدخل عبر معبر كرم أبو سالم وأن الاحت.

أممياً، قال متحدث الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، إن الحصار الإسرائيلي يحول دون تقديم خدمات الإغاثة إلى شمال قطاع غزة، وأن «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حذر من وقف كافة عمليات تسليم المساعدات إلى شمال غزة وإنهاء جميع خدمات الإغاثة».

وأشار دوجاريك إلى أن السبب الرئيسي لذلك هو الحصار الإسرائيلي وتهجير عمال الإغاثة الإنسانية، فيما 100 ألف فلسطيني نزحوا مؤخراً من شمال غزة. ونحو 75 ألف شخص يعيشون حالياً هناك دون كهرباء ووقود منذ 5 أكتوبر، حيث عاود جيش الاحتلال، عمليات قصف غير مسبوق لمخيم وبلدة جباليا ومناطق واسعة شمالي القطاع، قبل أن يجتاحها في مسعى لاحتلال المنطقة وتهجير سكانها.

ومنذ 7 أكتوبر 2023، يشن جيش الاحتلال الإسرائيلي بدعم أمريكي مطلق حرب «إبادة جماعية» على غزة، أسفرت عن أكثر من 145 ألف شهيد وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 10 آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قتلت عشرات الأطفال والمسنين، في إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية بالعالم.

وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، أنه في ظل الموقف المتشدد لحكومة نتنياهو، والوقائع التي تقوم بفرضها على الأرض في غزة، يظهر جلياً أن الاحتلال بصدد خطوات جديدة نحو فرض حكم عسكري في القطاع، ويعكس هذا التحرك سياسة غير معلنة تسعى إلى ترسيخ السيطرة على غزة بشكل دائم، من دون قرار سياسي معلن.

وتعمل حكومة نتنياهو على مخطط بالتعاون مع شركات خارجية للتعامل مع قضايا المساعدات الإنسانية، وهو الأمر الذي يتوافق مع مطالبات الأحزاب اليمينية المتطرفة بالانتقال. ووفق الصحيفة، يعمل جيش الاحتلال على تعميق سيطرته على أراض وتوسيع محاور وإنشاء مواقع عسكرية وبؤر استيطانية، لتطبيق الحكم العسكري بالقطاع»، وذلك بعد اقالة وزير الحرب يوآف غالانت الذي كان معارضاً للحكم العسكري الإسرائيلي في غزة، وفوز ترامب.

كما وتحديث وسائل الإعلام الإسرائيلية عن خطة تبحث حالياً لإقامة منطقة عازلة في شمال غزة ومخيم جباليا، بزعم إدخال المساعدات عبر شركة أمن أميركية خاصة بتمويل أجنبي.

وأجرى نتنياهو، ووزير الحرب الجديد إسراييل كاتس، مداولات في مقر ما يسمى فرقة غزة العسكرية حول هذه الخطة. فيما كان أوعز، بدراسة إمكانية التعاقد مع شركات خاصة لتوزيع المساعدات في قطاع غزة.

وفي تعقيب له، قال غالانت: إن الخطة التي تدفع بها تل أبيب بشأن توزيع المساعدات في غزة عبر شركات خاصة تحت حماية جيشها، هي تمهيد لفرض حكم عسكري على القطاع.

ترقب واستعدادات في بكين بعد عودة ترامب

بقلم: خليل حمد

تعقدت أزمة تايوان بين بكين وواشنطن، وأثارت إدارة جو بايدن حفيظة الحكومة الصينية أكثر من مرة عندما دعمت الأرخيبيل الذي تعتبره الصين جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، وحاولت أكثر من مرة تخطي الخطوط الحمراء الصينية في هذا الملف، وهذا زاد من مستوى التوتر ونقله إلى مستوى عسكري متصاعد. أضف إلى ذلك الموقف الصيني المتفهم لمخاوف روسيا من تمدد حلف شمال الأطلسي إلى أوكرانيا، والذي أفضى إلى شراكة استراتيجية شبه واضحة المعالم في مواجهة كل عواصم الناتو وعلى رأسها واشنطن.

ما سبق لا يعني أن الصين ستجبه إلى كشف «ردودها الجدية التي لم تبدأ بعد» فور دخول ترامب مكتبه البيضاوي مطلع العام المقبل، فبكين لم تغلق باب الحوار بالمفتاح إلى غير رجعة. رسالة التهينة من شي جين بينغ إلى دونالد ترامب «بادرة» حسن نوايا، قال فيها الرئيس الصيني حرفياً: «علاقة متوترة بين الولايات المتحدة والصين ستضر بمصالح البلدين. بينما تعلمنا عبر التاريخ بأن الشراكة تعود دائماً بالخير للبلدين». هي إذاً محاولة للتأكيد على أن الصين مستعدة دائماً للحديث في مختلف القضايا. «ستحاول الصين بالطبع التعامل مع الرئيس ترامب بأي طريقة، ومحاولة التفاوض»، وفقاً لوانج دونج، المدير التنفيذي لـ«معهد التعاون والتفاهم العالمي» بجامعة بكين. يضيف الرجل: «لكن إذا لم يتم تحقيق أي شيء من خلال المحادثات، كما حدث في عام 2018، واضطربنا إلى القتال، فسندافع بحزم عن حقوق الصين ومصالحها».

ويرى المتخصصون في العلاقات الدولية أن استراتيجية إدارة ترامب تجاه الصين مرتبطة بالمسؤولين المقربين الذين سيعمل معهم على هذا الملف. لم يعلن ترامب بعد كثيراً من الأسماء في هذا الملف إلى جانب لوتنيك، لكن هناك من توصفهم بكين كأعداء لها في أي إدارة أمريكية، ويتوقع أن يعيد ترامب تجربة الاعتماد عليهم في إدارته الجديدة، ومن بينهم مايك بومبيو، وزير الخارجية السابق، وروبرت لايتزيبه مستشار التجارة الخارجية السابق أيضاً. الأكد إذاً أن شكلاً من أشكال المواجهة قادم لا محالة، وهو ما سيشكل ضغطاً على الصين وعلى العالم أجمع، لكون أي مواجهات اقتصادية بين الكبار تؤثر حكماً على الدول الأضعف اقتصاداً.

لكن فكرة أن ترامب سيتفرغ لمواجهة الصين في ولايته الجديدة، قد تعني بالنسبة لمنطقتنا أحد أمرين: إما تفويض مفتوح لـ «إسرائيل» باستمرار حرب الإبادة ضد الفلسطينيين، وإما تبريد لبؤر الحرب في إطار حشد الإمكانيات العسكرية والاقتصادية للمواجهة «الأهم» بنظر الرئيس الجمهوري الجديد. أما نحن، وبانتظار موعد التنصيب، فلا خيار أمامنا إلا الاستمرار بالتمسك بحقوقنا المشروعة والعمل على انتزاعها بكل السبل الممكنة.

لا ينقشع غبار الحروب الاقتصادية بسرعة، خصوصاً عندما تكون بين أكبر عملاقين اقتصاديين في العالم، الولايات المتحدة والصين الشعبية، هذا هو الحال بانتظار الولاية الجديدة لدونالد ترامب بالنسبة للصين، بالنظر أيضاً إلى أن «استراحة ما بين الشوتين» لم تكن هائلة لبكين في ظل ولاية بايدن المنتهية. يستل الطرفان أدواتهما استعداداً للمواجهة. ترامب عينَ المستثمر هارولد لوتنيك المعادي للصين وزيراً للتجارة في إدارته القادمة، فيما درست الصين خططاً لتقديم إغراءات وحوافز اقتصادية لحلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا، في ضربة استباقية لاحتمال أن ينفذ ترامب وعوده بإلحاق الضرر باقتصاد بكين، وتدابير مضادة وقوية تم سنها منذ الولاية الأولى لترامب، وستستخدم للانتقام من الشركات الأمريكية، في حال قرر الرئيس العائد إشعال حرب تجارية معها.

وفي إطار توقع الأسوأ والتحذير منه جاءت تصريحات الرئيس الصيني شي جين بينغ من انتشار ما أسماه «الأحادية» و«الحمائية»، وتجزئة الاقتصاد العالمي المتزايدة. التحذير الصيني ورد في خطاب مكتوب ألقاه شي أمام قمة الرؤساء التنفيذيين لمنتهى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ 2024. الإشارة هنا واضحة إلى ترامب الذي وعد بسن مجموعة من السياسات التجارية «الحمائية»، تشمل فرض رسوم جمركية بنسبة 60% على واردات الصين إلى الولايات المتحدة.

لكن الاستعداد للأسوأ جيد، هذا يجعل «الجميع يتوقعون الأسوأ بالفعل»، لذلك لن تكون هناك مفاجآت. الجميع مستعدون»، بحسب وانج تشونج، خبير السياسة الخارجية في جامعة تشجيانج للدراسات الدولية. رغم ذلك، تختلف الظروف التي بدأت فيها الموجة الأولى من الحرب الاقتصادية عن الوضع الحالي. في العام 2016 مثلاً فوجئت حكومة شي جين بينغ بالقرارات الاقتصادية العدائية تجاهها فور فوز ترامب بولايته الأولى، كفرض تعريفات جمركية أعلى وضوابط أكثر صرامة على الاستثمارات، مع عقوبات وقيود على الشركات الصينية. التوقع الصيني اليوم لاستراتيجية ترامب يعني هامشاً أوسع في الالتفاف على هذه القوانين أو البحث عن بدائل مسبقاً.

كما أن جائحة كورونا التي بدأت في نهايات ولاية ترامب وأثرت على اقتصاد العالم أدت إلى خسائر كبيرة في الاقتصاد الصيني أيضاً. اليوم ورغم معاناة الصين لاستكمال تعافي نموها بعد الجائحة إلا أن الوضع أفضل بكثير من أيام «الحجر الصحي» التي عانتها اقتصادات دول العالم، وتأثر بها كثيراً كل من الصين والولايات المتحدة، كأكبر اقتصاديين في الكوكب.

اختلفت المعطيات السياسية أيضاً خلال أربع سنوات فصلت بين ولايتي ترامب.

مراوغة سياسية وتفاوض بالنار

بقلم: عايدة عم علي

إسرائيل تستثمر بفشلها مرة أخرى تحت غطاء وقف إطلاق النار، وحالة الهستيريا التي تعترى الكيان في إبادته الجماعية لغزة وجنوب لبنان وعدوانه المتكرر على المنطقة تفسح خدعة مسودة وقف إطلاق النار لها مجالاً واسعاً فحالة العبثية تحقق هدف تنبأها فيما الغائب الأكبر هي القوانين والشريعة الدولية التي لا تهتم له قصبة لدم الأبرياء، نساء وأطفالاً وخدم، ولا حتى لاستهداف قوات حفظ السلام الدولية وكل مفوضيات ووكالات اللاجئ والمقرات الدبلوماسية.

الاحتلال يكتف غاراته ويظهر بشكل مباشر وعلني في مشهد العدوان المستمر لتحسين وضعه السياسي بعد عام وأكثر فشل فيه في لي ذراع المقاومة، وهو الأمر الذي تدركه المقاومة، التي لن تغريهم مسودات ترامب فإسرائيل تطفن النار بالنار لأنها تحترق، وقد يرتب ترامب من إحراق وجهه هو الآخر، لذلك قد يختر بوقاً لإطلاق النار، يخدم إسرائيل قبل أي شيء.

ومن المحتمل أن يحدث ترامب تغييراتٍ في أجدته وربما لهذا يلقى الأورويون، ولا يطمئن الروس والصينيون ويرواح الإيرانيون والإسرائيليون موافقهم بين الريبة والترقب، إنه رجل كل الحالات والاحتمالات، وينظر لمهامه من زاوية «البيزنس مان» معيّنًا بحسبة الربح والخسارة.

تأسيساً على ما سبق، ترامب المنتحب رئيساً للمرة الثانية يُخضع السياسة للاقتصاد والمال، ولا يمكن التفاوض بحقيقته وتأثيرها على منطقتنا ولا سيما أن تصريحاته بخصوص القضية الفلسطينية والتي تتشابه مع تصريحات قادة إسرائيل وربما تتجاوزها. أن جنون الغطرسة الصهيونية بدأ يصطدم بصخرة الواقع التي لا يريد أن يراها، هذه الأرض ليست مشاعراً، عبرها غزاة كانوا يقياس زمنهم أكثر جبروتاً وقوة مما هو عليه الكيان الغاصب. ومع ذلك همزوا وطردوا صاغرين ولم يتبق منهم إلا قصص تروى عن حكايات بطولة شعبنا في حربه على غزة ولبنان رفع تنبأها سقف جنونه كثيراً وظن أنه في نزهة، وبعد عام ونيف حصد الدمار ووصمة عار عليه وعلى من معه، يعرفون أنهم مهزومون لكنهم ماضون في غطرسة تعجل النهايات.

على الرغم من الاعترافات الجنائية والمنظمات الأممية بمجازر الإبادة التي يتعرض لها شعبنا في قطاع غزة والشعب اللبناني، ورغم الدعوات لتحقيق بالحرب الإسرائيلية في قطاع غزة طوال الأشهر الثلاثة عشر وما رافقها من جرائم إبادة يومية.

لكن مناشدات وقف إطلاق النار قبله مزيد من النار وفق خطة تنبأها الذي يريد دخول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب البيت الأبيض من بوابة المعركة والعدوان على المنطقة.

الإدارة الأمريكية الجديدة ترمي على طاولة المعركة مسودة اتفاق لوقف إطلاق النار في لبنان، كتبتة لسفيرة الأمريكية في لبنان فيما يبدو أن تنبأها ورغب بقراته بقدر ما يسعى لتوسيع المعركة والهروب من مركزيتها في فلسطين المحتلة لإشغالها مع كل الأطراف المقاومة على مبدأ عدوان أوسع ودم كثير للإحياء بأنه يخوض المعركة الأكبر، والتي هي معركة أميركاً، فالكيان الإسرائيلي هو مصالح واشنطن.

ترامب على ما يبدو سينتهج طريقاً مختلفاً عن بايدن الذي كان يراهن على القوة الغربية التقليدية في أوروبا والعالم ولم يتمكن من تحقيق الأهداف المطلوبة في حين أن ترامب سيفرض سياسة تهدد مصالح دول كثيرة لم تلحق سياسة بايدن بها أي ضرر، سيما بعد الاعتراف ترامب بتدهور النفوذ الأميركي وبعد نفسه وخطه لإنفاذه بسياسات القوة المباشرة.

الاستراتيجية الأميركية لم تتغير بقدم ترامب فهي تشجع بنتبأها وتحمله من عدوان آخر على جسر مسودات لاتفاقات تدخل المنطقة في غليان عليها تحقق ربح لوكيلها الإسرائيلي وتحسن وضع تنبأها.

فمنذ عام كامل ومسودات الاتفاقات تكتب قبل كل توسيع إسرائيلي لرقعة العدوان جغرافياً فاتفاق وقف إطلاق النار في غزة انفجر عدواناً على جنوب لبنان، وما بين الحدتين متواليات كثيرة لمشاريع اتفاقات كانت خدعة أميركية خبيثة تهين إسرائيل فسخة للاغتيالات واستهدافات مباشرة لبنية المجتمع من مديين طالت الأطفال الرضع في غزة ولبنان، ولم تكن سورية بمنأى عن هذا العدوان السافر.

بقلم: حسن محمود

نتبأها وتجنيد الحريديم

غالانت والاستعاضة عنه بوزير الخارجية إسرائيل كاتس، وعكس هذا الاجراء من قبل نتبأها أزمة الخدمة العسكرية التي تتفاقم في المجتمع الاسرائيلي بسبب اعفاء الحريديم من التجنيد وهو ما خلف تداعيات في الجيش الاسرائيلي الذي يعاني من نقص شديد بالقوات البرية في ظل احتدام المعارك في وقت تسعى فيه حكومة نتبأها الى الالتفاف على القانون.

صحيفة يديعوت أحرونوت كشفت حاجة الجيش الى سبعة الاف جندي ليعود ملف تجنيد الحريديم وتعود معه أزمة تجنيد طلاب المدارس الدينية من اليهود لتواجه ادارة نتبأها معضلة الحريديم، حيث أقر وزير الحرب اسرائيل كاتس بتجنيد سبعة الاف من طلاب المدارس الدينية المتشددة ونقلت صحف اسرائيلية تأكيده اصدار سبعة الاف أمر لتجنيد اليهود المتدينين بشكل تدريجي بحلول 17/تشرين الثاني، وذلك بعد عقد جلسة استماع ضمت ممثلين عن وزارة الحرب ومكتب رئيس الوزراء والجيش مع النائب العام العسكري تشديداً على أهمية تسهيل الامتثال لقرار محكمة العدل العليا وتفادياً لأي انتهاك للقانون. وأشار استطلاع للرأي أجراه معهد دراسات الأمن القومي الاسرائيلي سابقا ان 67% من عموم الاسرائيليين يعارضون منح اعفاء للحريديم من الخدمة العسكرية مقابل 120/ابدوا مشروع القانون الذي يمنح اعفاء للحريديم وبعد ما تقدم يتضح أن مسألة اليهود الحريديم تشكل تصدعاً في جدار الكيان الصهيوني بشكل عام وفي ائتلاف نتبأها قد يفجر أزمة حكومية يحاول نتبأها تلافيها بمواصلة حرب الإبادة في قطاع غزة والقضاء على حزب الله وقواعده في الجنوب اللبناني وضم الضفة الغربية الى كيانها.

أصبحت الصهيونية اليهودية الدينية عاملاً مؤثراً في الحياة السياسية داخل الكيان، وترى أوساط إسرائيلية بأن هناك أصولية دينية باتت تستولي على الدولة وأن تحالف من المتطرفين تديرهم مجموعة من الحاخامات الأشد تطرفاً وهؤلاء اليوم ضمن ائتلاف نتبأها من أمثال الوزيرين سموريتش وبن غفير، فيما صراع يتأجج بين اليهود المتشددين والمتزمتين (الحريديم) والعلمانيين حيث صب قرار المحكمة العليا الاسرائيلية برفض تجنيد الحريديم في جيش الاحتلال الزيت على نار الصراع بين هذين التيارين الصهيونيين. وشكل قرار المحكمة العليا ضربة موجعة لحكومة نتبأها الذي يحاول التهرب والمماطلة في مسألة تجنيد الحريديم حرصاً على ائتلافه الحاكم وخوفاً من انهياره، ويمثل حزبا (شاس) و(يهדות هتوراه) ركناً أساسياً في ائتلاف نتبأها وكانا يعولان على استمرار اعفاء الحريديم من أداء الخدمة العسكرية، وهذا القرار سيزيد موقف نتبأها صعوبة من ناحية عدم قدرته على الوفاء بتعهداته بإعفاء الحريديم والتي تعد من أهم المطالب التاريخية لليهود المتشددين، وكان مجلس حاخامات حزب شاس أصدر أوامره الى الجنود الحريديم داخل الجيش يرفض الأوامر أي أنهم يطالبونهم بالتمرد وعدم الانصياع لقاداتهم.

ولكن استمرار الحرب على غزة وجنوب لبنان والاتفاقات اليومية المتتالية في الضفة الغربية تسببت بنقص حاد بالقوى البشرية في أعقاب الخسائر التي تكبدها جيش الاحتلال بالجنود والضباط في المعارك البرية وهو ما يستدعي تجنيداً فورياً لآلاف الجنود فقد سبق لوزير الحرب المقال يوفأ غالانت أن أعلن عن تجنيد سبعة الاف من الحريديم وهو ما هدد بتفكيك ائتلاف حكومة نتبأها الذي سارع الى اقالة

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

فعلتها قطر

التكنوقراط فلسطين

تتعدد تجارب الشعب الفلسطيني في تكييف الحكومات، ويحاول صانع القرار التجربة في وقت نحن احوج فيه إلى من يتحمل المسؤولية بروح وطنيه عالية، لقد تسرع الرئيس بتشكيل حكومة د. محمد مصطفى، والتي ربما هي أضعف حكومة فلسطينية، حيث تعاني مختلف الوزارات من اشكالات، بينما يختفي وزراء الحكومة وحتى الناطق باسمها وما يسمى مركز الاتصال الحكومي غاب عن الظهور للجمهور.

ويدور الحديث في الكواليس السياسية عن تشكيل لجنة لإدارة القطاع لكنها أيضا من التكنوقراط، لا أعرف هل أصبحت فصائل العمل الوطني عقيمة؟ أم انها أصبحت بلا قرار؟ وهل بات المطلوب الإجهاض على منظمة التحرير التي أصبحت سطرًا في موازنة الحكومة؟

على فصائل منظمة التحرير التحرك لوقف المهزلة، فقد حان الوقت لاستعادة المنظمة مكانتها ودورها القيادي.

جبهة النضال

كعادتها لم تتأخر جبهة النضال الشعبي الفلسطيني عن القيام بدورها الأخلاقي اولًا، والوطني ثانيًا، فقد وفرت ومن خلال علاقاتها شحنًا من المواد الغذائية التي قامت بتوزيعها على كافة مدن الضفة الغربية والقدس العاصمة في خطوة لدعم وتعزيز صمود أبناء شعبنا في ظل انتشار البطالة والفقر، وكذا المحسوبيات لدى بعض الوزارات ذات الاختصاص، والجمعيات المحسوبة على بعض الأحزاب، وغياب مؤسسات المجتمع المدني بعد أن حصدت الأخضر واليابس من المانحين وغيرهم تحت مسميات وبرامج، لكن الجبهة وتوجهات من امينها العام د. أحمد مجدلاوي والذي كان وزيرًا للتنمية ويدرك حجم المعاناة للأسر الفقيرة وحاجتها لهذا الدعم.

ان الجبهة تتعامل بشفافية وصدق مع شعبنا كما هي صريحة في مواقفها السياسية دون مجاملة أو خوف وبوصلتها دوما تعزيز الصمود، فقد استطاعت الوصول ووفق الامكانيات للمئات من الأسر المحتاجة بعيدا عن فتوية أو حزبية. شكرًا للرفيقات والرفاق الذين وصلوا العمل نهارًا وليلا وفي ظروف صعبة لإيصال هذا المساعدات لمستحقيها.

فالتربية الحزبية في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني تسير نحو النضال الوطني والاجتماعي وأن أبناء شعبنا هم الرأسمال الوطني، وأن تفقدهم يجب أن يكون في وقت الاحتياج، فهم ليسوا أرقام في سجلات الانتخابات.

لما تتأخر دولة قطر دقيقة، ولم تصمد أمام الضغط الأمريكي- الاسرائيلي لطرد قادة حركة حماس عن أراضيها، حيث كانت قد صرحت مرارا وتكرارا أن وجود الحركة على أراضيها جاء بطلب امريكي، وها هي بطلب اخر تتخلى عنهم، لم يفهم قادة الحركة أن وجودهم بجانب أكبر قاعدة أمريكية في قطر تستخدم لضرب الأراضي العربية ولتزويد طائرات الاحتلال بما يلزم لدق أطفال غزة باعتي الصواريخ قرارا اقل ما يقال عنه انه خطأ جسيم.

الجاهل من لا يقرأ التاريخ، وفيه وقعت سابقا منظمة التحرير الفلسطينية في فخ المقاولات العربية للاحتواء ومصادرة القرار الوطني المستقل، وحماس اليوم تعيد الكرة مرة أخرى ولكن هل تفهم الدرس بعد كل هذا الدمار وتفاجأ الجميع بقرار وطني يعيد الوحدة الوطنية وتفك الارتباط بالمحاور الإقليمية، فقد طردت من قبل من سوريا بعد سنوات من الحنان السوري والدفاع لقادتها الذين حسب النظام السوري قد خانوا الأمانة وها هي تستمر بدفع ثمن مراهقتها السياسية لكن هذه المرة أيضا دفع الشعب الفلسطيني ثمنًا باهظ لهذه المراهقة يحتاج لسنوات لإعادة تدمير ما جنته حماس.

المفارقة أن البوق الاعلامي لقطر ما زال يبث ويصور بأن المعركة في غزة قائمة وأن الاحتلال يعاني دون التطرق لمعاناة البشر.

نتنياهو وغلانت هاربون من العدالة

راهن كثيرون على عدم قوة الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية وأن مسار الرئيس محمود عباس لن يأتي بشمار تؤكل بل استعراض سياسي، فجاء قرار الجنائية الدولية بإصدارها قرار اعتقال بحق كل من رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، ووزير الحرب السابق يوآف غلانت.

هذا القرار الذي يعني بأن المجرمين لن يستطيعوا التحرك في 124 دولة، وهي الدول الموقعة على اتفاقية روما ملزمة بتنفيذ مذكرة الاعتقال الصادرة عن المحكمة الدولية.

هذا القرار بمثابة انتصار للقانون الدولي ويمكن البناء عليه لاحقا بمطالبة اعتقال كافة جنرالات الاحتلال الذين ارتكبوا المجازر وحرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة وكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبذلك فان قرار القيادة الفلسطينية الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المنبثقة عن مؤسسات الامم المتحدة، تسجل مكسب تاريخي لقضية شعبنا. وما ان الشئ بالشئ يذكر فإن حركة حماس تقلل من النضال الذي خاضته الدبلوماسية الرسمية على مدار السنوات السابقة.

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاوي

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل همد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة